

النتيجة ان وافقت اربع عشرة دولة على النص الانساني للفقرة العاملة ( ١١ ) من مشروع القرار امام ممثل السنغال الذي اعلن في النهاية انه لا يملك التعليمات التي تخوله بالموافقة على هذه الفقرة ولهذا لم يستطع الموافقة . وهنا برزت الدرجة الكبيرة من الاهتمام الافريقي في موضوع الاجماع على القرارات . واصبح كل ممثل يتحدث عن ضرورة الاجماع مما حمل الوفد الجزائري على الاتصال بممثل المنظمة للاتفاق على تعديل بسيط لعله يستقطب ممثل السنغال وجاء التعديل كما يلي : ( يوجه نداء الى الدول الاعضاء لكي تفوض ممثلها في الامم المتحدة لاتخاذ الاجراءات الملائمة التي تؤدي الى طرد اسرائيل من المنظمة الدولية ووكالاتها المتخصصة حين تعرض مسألة فلسطين على الجمعية العامة خلال دورتها ال ٣٠ ، وان يتم ذلك بالتعاون مع دول عدم الانحياز والدول الصديقة الاخرى ) . غير ان هذا التعديل الذي وافقت عليه المنظمة من أجل ان ينال الاجماع الافريقي لم يحظ بموافقة السنغال الدولة الوحيدة في لجنة الصياغة التي اعلنت تحفظها عليه مما حمل رئيس الجلسة على اثناء الموضوع واعتبار التعديل مقبولاً من لجنة الصياغة مع تسجيل تحفظ السنغال على الفقرة ( ١١ ) ورفع مشروع القرار الى مجلس الوزراء لبحثه تمهيدا لرفعه الى مؤتمر القمة . وكان مجلس الوزراء في انتظار انتهاء لجنة الصياغة من اعمالها حيث كان قد أنهى جميع القرارات الاخرى . وعندما بدأ النقاش حول المشروع المعدل والذي أصبح يسمى بمشروع قرار فلسطين مقدماً من لجنة الصياغة ، تحدث كل من ممثل تونس ، توجو ، الجزائر ، غينيا ، الصومال ، ليبيا ، السودان ، بوروندي ، موريشيوس ، المغرب ، جزر القمر ، جزر الرأس الأخضر ، غينيا بيساو ، المؤتمر القومي الافريقي ، مالي ، الى جانب القرار وتأييده بشدة ، كما تحدث كل من ممثلي السنغال ، نيجيريا ، زائر ، غانا ، ليبيا ، ضد القرار وعلى وجه التحديد ضد الفقرة العاملة رقم ( ١١ ) ، كما تحدث من ناحية ثالثة كل من ممثلي سيراليون ، الكيمرون ، فولتا العليسا ، بالعموميات وانتهوا الى التهرب من تحديد موقف واضح ازاء القرار . ومن هنا بدأت اتجاهات تركز على ضرورة الوحدة الافريقية ، وضرورة العمل على ايجاد صيغة يتفق عليها الجميع . ثم بدأت بعض الاصوات التي كانت ضامنة عندما كان النقاش محتداً ، بدأت تتحدث عن موقفها الذي لن يكون الامع الاجماع ، واخذ النقاش يطول حول الصيغ والتعديلات التي لم يفز أي منها بالاجماع . واثناء هذه الجلسة بالذات وفي هذا الجو المحتد وصلت الى قاعة المؤتمر اوراق وكالات الانباء التي تقول ان الرئيس السادات صرح بالخرطوم انه لا يحبذ طرد اسرائيل من الامم المتحدة . وقد تلقف هذا الخبر كل الذين اعترضوا على الفقرة ( ١١ ) من المشروع الفلسطيني ليعلموا ، واحداً بعد الآخر ان مصر الدولة الافريقية المعنية والمعتمد عليها قد اعلنت على لسان رئيسها اليوم انها لا تحبذ طرد اسرائيل من الامم المتحدة ، فهل يعقل ان تقوم زائر مثلاً او السنغال في هذه الحالة بطرد اسرائيل من المنظمة الدولية . وحقيقة الامر ، كان تصريح الرئيس السادات سلاحاً جديداً وقويماً اضيف الى مواقع المتحفظين على فقرة طرد اسرائيل من الامم المتحدة ، الامر الذي عقد أمور البحث في مجلس الوزراء أكثر فأكثر مما حمل رئيس الجلسة على الاقتراح برفع مشروع القرار كما تقدمت به لجنة الصياغة الى مؤتمر الرؤساء للنظر فيه مع الاحاطة بكل ما جرى من نقاش حوله . ونظراً لبقاعة المجلس بعدم الوصول الى حل وافق على اقتراح الرئيس ، علماً بأن قرارات منظمة الوحدة الافريقية تؤخذ عادة بالاجماع ولو كان ذلك على حساب القرار نفسه ، ومن تقاليد المنظمة الا يجري تصويت على أي امر من أمور بحثها حرصاً من الدول الاعضاء على وحدة افريقيا وعدم تعريض المنظمة الى أي انقسام . وقد استغل هذا الوضع عدد من